

الكشف عن الحقيقة

في العام 2004، شرع المغرب في سيرورة للعدالة الانتقالية أفضت إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة. كُلفت الهيئة رسمياً بـ: (1) التحقيق في الاتهامات المتعلقة بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن، (2) كشف حقيقة هذه الانتهاكات، (3) تقديم التعويضات للضحايا وعائلاتهم، و(4) صياغة توصيات لتفادي تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل.

قامت هذه الهيئة بدراسة أكثر من 22,000 شكاية، واعتبرت أنه يحق لـ16,000 فرداً منهم بالتعويضات، كما وضعت جملة من التوصيات. وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2005، قدمت هذه الهيئة تقريرها النهائي للملك محمد السادس الذي صادق عليه وأمر بنشره.

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

في تقريرها النهائي، أوضحت الهيئة أن غياب آليات المراقبة أو الآليات غير المناسبة لمراقبة قوات الأمن سمحت باقتراف انتهاكات لحقوق الإنسان عل نطاق واسع. وخلصت هيئة الإنصاف والمصالحة إلى أن تطوير حكامه قطاع الأمن أصبحت ضرورية مستعجلة. وتعتبر التوصيات التالية ذات أهمية كبرى بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن:

- بلورة سياسة عمومية للأمن الوطني.
- توضيح ونشر الإطار القانوني المنظم للصلاحيات المؤسساتية، وسيورة اتخاذ القرار، مراقبة عمل جميع قوات الأمن والسلطات الإدارية ووضع آليات لتقييمه.

بلورة أدوات للسياسة العمومية

تقييم إصلاح نظام الأمن (الفصل 3)، ضمن كتاب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجنة المساعدة على التنمية حول "إصلاح الأنظمة الأمنية: من أجل دعم الأمن والعدالة"، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2007، ص. 41-56.

سياسة الأمن القومي، سلسلة "وثائق المعلومة الأساسية" لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.

إخضاع المخابرات للسمالة: المعايير القانونية والممارسات الجيدة للرقابة على وكالات المخابرات، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جامعة درهام، البرلمان النرويجي، 2005.

دور البرلمان في تنمية سياسة الأمن القومية في البلدان العربية، تقرير المؤتمر، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007.

التشريع من أجل إصلاح قطاع الأمن

التشريع من أجل إصلاح قطاع الأمن، دليل، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.

إجراء تغييرات على مستوى القوات

"تحديات معاصرة لقطاع المخابرات"، سلسلة "وثائق المعلومة الأساسية" لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006.

كتاب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجنة المساعدة على التنمية حول "إصلاح الأنظمة الأمنية: من أجل دعم الأمن والعدالة"، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2007.

قياس مدى نجاح إصلاح قطاع الأمن

أهمية الحكامة: مؤشرات الحكامة في العالم 1996-2007، معهد البنك الدولي، 2008 (www.govindicators.org)

مؤشرات الحكامة: دليل التشغيل، برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الأوروبية، 2004.

تطوير أجهزة التدبير والمراقبة

الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والاتحاد البرلماني الدولي، 2003.

لجان برلمانية للدفاع والأمن، سلسلة "وثائق المعلومة الأساسية" لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.

إخضاع المخابرات للسمالة: المعايير القانونية والممارسات الجيدة للرقابة على وكالات المخابرات، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جامعة درهام، البرلمان النرويجي، 2005.

الرقابة العمومية لقطاع الأمن: كتاب من أجل منظمات المجتمع المدني، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2009. (كتاب بالإنجليزية، قيد الترجمة إلى الفرنسية)

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على تعزيز الحكامة السليمة وإصلاح قطاع الأمن. يُجري المركز أبحاثاً حول الممارسات الجديدة، ويقدم آراء استشارية ويقترح برامج للدعم التقني في الميدان. ومن شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: الحكومات، البرلمانات، المجتمعات المدنية، المنظمات العالمية وقوات الأمن.

تعزيز الحكامة الجيدة لقطاع الأمن

بلورة أدوات السياسات العمومية

التشريع من أجل إصلاح قطاع الأمن

تطوير أجهزة التدبير والمراقبة

إجراء تغييرات على مستوى القوات

ما هو الأمن؟

يزداد عدد المواطنين العرب الذين يعتبرون الأمن خدمة عامة تؤمنها الدولة، لا تختلف عن الرعاية الصحية أو التعليم. وهم يطالبون بأجهزة أمن محترفة، فعالة وشفافة تستجيب لحاجياتهم. كما يطالبون بإخضاع الشرطة و الأجهزة الأمنية للقانون وقواعد حقوق الإنسان، ومساءلتهم عن أدايتهم وتصرفاتهم.

ما هو قطاع الأمن؟

يتكوّن قطاع الأمن، على العموم، من أهم الساهرين على توفير العدل والأمن، أي القوات المسلحة، الشرطة وقوات الأمن، والمؤسسات السجنية بالإضافة إلى أجهزة التدبير والمراقبة التابعة لها.

في المغرب، يتكون الساهرون على العدل والأمن من :

- القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الحرس الملكي، الإدارة العامة للأمن الوطني، المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، المديرية العامة للدراسات والمستندات، الاستعلامات العامة، مديرية أمن القصور الملكية، القوات المساعدة، شركات الأمن الخاصة.

- المؤسسات القانونية المكلفة بتطبيق القانون (الهيئة القضائية، إدارة السجون، والمصالح بالمكلفة بالتحقيق والمتابعة)

تتضمن هيئات التدبير والمراقبة:

- مؤسسات التدبير والمراقبة التابعة للسلطة التنفيذية (الملك، الوزير الأول، وزارة الداخلية، وزارة المالية، ووزارة العدل، وإدارة الدفاع الوطني).
- مؤسسات التدبير والمراقبة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان البرلمانية).



- الهيئات الوطنية الأخرى للمراقبة (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ديوان المظالم).
- هيئات الرقابة غير الرسمية (مراكز البحث، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، الإعلام، الأحزاب السياسية).

لماذا إصلاح قطاع الأمن؟

تعمل البلدان على إصلاح قطاع الأمن لأسباب متعددة:

- التلاؤم مع التغييرات الواقعة على المستويين الداخلي والدولي.
- الرفع من مشروعية الحكوة وقوات الأمن التابعة لها.
- تفادي تكرار الخروقات السابقة لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن.
- ضمان الاستعمال الفعال للمال العام.

كيفية إصلاح قطاع الأمن

على كل دولة أن تحد حلولها الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات واقعهما الثقافي والسياسي. كما يجب أن يركز الحل على رؤية وطنية تحدد نوع الأمن الذي تنشده الدولة والمواطنون.

غالباً ما يبدأ إصلاح قطاع الأمن بتقييم أداء هذا القطاع وإنجاز افتتاحات وسط أجهزة الشرطة ، مما يسمح بمقارنة حاجيات المواطنين في مجال الأمن مع قدرات الدولة. وقد يظهر هذا الافتتاح الحاجة إلى (أنظر أيضاً إلى الرسم البياني أعلاه):

- التشريع من أجل إصلاح قطاع الأمن
- تنمية أجهزة الإدارة والمراقبة
- إجراء تغييرات على مستوى القوات



www.dcaf.org

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2009. ©

تطوير أدوات السياسات العمومية

تحليل المحيط	تقييم الثغرات والقدرات	تحديد الثغرات وحاجيات الإصلاح	بلورة رؤية مشتركة	التخطيط للتغيير وتطبيقه
ما هي حاجيات الأمن الحالية؟	ما هي نقاط قوة القانونين على العدالة والأمن؟	ما هي النواقص التي تحتاج للمعالجة؟	من يجب أن يعمل على بلورة رؤية وطنية للأمن؟	آية استراتيجية سياسية لإدارة التغيير؟
ما هي حاجيات الأمن المستقبلية؟	ما هي نقاط ضعف القانونين العدالة والأمن؟	ما هي نقاط القوة التي يجب تعزيزها أكثر؟	من يجب استشارته؟	ما هي البنيات المؤسساتية للتنظيمات والأنظمة؟
ما هو التغيير؟	ما هي نقطة قوة مؤسسات التدبير المراقبة؟	ما هي أولويات الإصلاح؟	من يوافق ويصادق على هذه الرؤية؟	ما هي الاستراتيجيات، التي تقوم على الموارد، الواجب وضعها؟
ما هي الانتظارات الإقليمية في مجال الأمن؟	ما هي نقاط ضعف مؤسسات التدبير المراقبة؟	كيف الحصول على الدعم الشعبي؟	هل يوجد مخطط للمراجعة؟	
ما هي العوامل المهددة للأمن؟				

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:¹

- ✓ وضع سياسة أمنية وطنية (III.8.4)
- ✓ تعريف، "وضعية الأزمة" بوضوح، وتحديد التدابير الملائمة والتناسبة لمواجهتها (III.8.4)

التشريع لقطاع الأمن

فصل السلط	تدبير الجهازين التنفيذي والتشريعي	النظام القضائي	تنظيم قوات الأمن ومهامها	قوانين المراقبة	القوانين المنظمة لشروط التشغيل
الدستور	المجلس الوطني للأمن	القانون الجنائي	القوات المسلحة	القوات المسلحة	الخدمة الوطنية
القوانين الدستورية	إدارة الدفاع الوطني	المحاكم المدنية	الشرطة	الشرطة	القوات المسلحة
	وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة المالية	القانون الجنائي العسكري	المخابرات	المخابرات	الشرطة
	البرلمان	المحاكم العسكرية	مؤسسات أخرى لتأمين الأمن والعدالة	مؤسسات أخرى لتأمين الأمن والعدالة	المخابرات
		المحاكم الإدارية	شركات الأمن الخاصة	شركات الأمن الخاصة	شركات الأمن الخاصة

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:¹

- ✓ تحسين حكمة قطاع الأمن على المستوى الدستوري (III.1)
- ✓ تعزيز المبدأ الدستوري لفصل السلط، وخاصة السلطة القضائية (III.1)
- ✓ تقوية احترام حقوق الإنسان وتعريف مجال الحريات والحقوق الرئيسية على المستوى الدستوري (III.1)
- ✓ ملاءمة التشريع الوطني لحقوق الإنسان مع التشريعات الدولية (III.2)
- ✓ ملاءمة القانون الجنائي المغربي مع المعايير والقوانين الدولية (III.3.2)
- ✓ توضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص المنظمة لصلاحيات السلطات، وسيرورة اتخاذ القرار، ومساطر العمل، وآليات مراقبة وتقييم جميع قوات الأمن والسلطات الإدارية المسؤولة عن المحافظة على النظام العام (III.8.3)

تطوير أجهزة التدبير والمراقبة

السلطات التنفيذية	السلطات التشريعية	السلطات القضائية	مؤسسات وطنية أخرى للمراقبة	المجتمع المدني
الملك	لجنة الشؤون الخارجية، والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية	المجلس الدستوري	المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان	مراكز البحث والتكوين
وزارة الداخلية	لجنة العدل، التشريع وحقوق الإنسان	المحاكم المدنية	ديوان المظالم	مجموعات الدفاع عن المصلحة العامة
وزارة العدل	لجنة الداخلية، اللامركزية والبنيات الأساسية	المحاكم العسكرية	الأحزاب السياسية	
إدارة الدفاع الوطني	لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	المجلس الأعلى للحسابات	وسائل الإعلام	
وزارة المالية		المجلس الأعلى للقضاء		

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:¹

- السلطات التنفيذية
- ✓ جعل الحكومة مسؤولة عن الحفاظ على النظام والأمن (III.8.1 + III.1)
- ✓ تحديد مسؤولية البرلمان السياسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (III.8.2)
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لضمان مسؤولية قوات الأمن والسلطة التنفيذية (III.3.2)
- ✓ بلورة تدابير زجرية فعالة وآليات عادلة وشفافة في مجال مراقبة مسؤولية قوات الأمن والجهاز التنفيذي (III.8.6)
- ✓ إجبار الحكومة على إبلاغ المواطنين والبرلمان بكل حدث يتطلب تدخل قوات الأمن (بما في ذلك أسباب الحدث، ورد قوات الأمن، والنتيجة) (III.8.5 + III.8.4 + III.8.1)
- ✓ خلق لجان إقليمية ومحلية لمراقبة قوات الأمن تحت إشراف السلطات الإقليمية والجهوية (III.8.5)
- ✓ تعزيز قدرة المجتمع المدني على الرقابة عن طريق تأمين الولوج إلى الإطار القانوني المنظم لقطاع الأمن (III.8.3)
- السلطات التشريعية
- ✓ تقوية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن (III.8.2)
- ✓ تحديد مسؤولية البرلمان السياسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (III.8.2)
- ✓ منح البرلمان سلطة استدعاء واستجواب جميع أعضاء السلطة التنفيذية وقوات الأمن (III.8.2)
- ✓ تشكيل لجان برلمانية لتقصي الحقائق (III.8.2)
- السلطات القضائية
- ✓ تقوية الرقابة القضائية على دستورية القوانين والمراسيم التي يصادق عليها البرلمان (III.1)
- السلطات القضائية

إجراء التغيير على مستوى القوات

القوات المسلحة	الشرطة	أجهزة المخابرات	مؤسسات أخرى للمساهمة على العدالة والأمن	الأمن الخاص
القوات المسلحة الملكية	الإدارة العامة للأمن الوطني	المديرية العامة للدراسات والمستندات	مصالح السجون والإصلاحات	شركات الأمن الخاصة
الدرك الملكي	الشرطة العسكرية	المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	الوقاية المدنية	
الحرس الملكي		المخابرات العسكرية (المكتب الثاني)		
القوات المساعدة				

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:¹

- ✓ تحديد مهام وبنيات وآليات مراقبة جميع قوات الأمن (III.8.3)
- ✓ خلق آليات شفافة للمراقبة والمساءلة داخل قوات الأمن (III.8.6)
- ✓ حظر الأوامر والتعليمات الشفهية إلا في حالة الخطر الداهم والوشيك (III.8.6)
- ✓ إنعاش الحكامة الجيدة لقطاع الأمن وحقوق الإنسان داخل قوات الأمن (III.8.7 + III.8)
- ✓ بلورة ونشر دلائل السلوك الحسن لمختلف أنواع قوات الأمن (III.8.7)
- ✓ جعل التكوين على حقوق الإنسان توكيماً إلزامياً لضباط الشرطة (III.8.6)
- ✓ إجبار كل جهاز أمني أو عنصر من قوات الأمن على الاحتفاظ، بشكل ممنهج، على جميع الأوامر والقرارات المؤدية إلى تدخل ردي أو إلى استعمال القوة (III.8.6)

¹ الأرقام الموضوعية بين مزدوجين تشير إلى قسم التقرير النهائي، المجلد الأول "الحقيقة والإنصاف والمصالحة"، الفصل السادس (رباط: هيئة الإنصاف والمصالحة، 2005. النسخة العربية).